الأزمة الليبية: بين التجاذبات الداخلية والتدخلات الخارجية

Libya's crisis between internal attractions and foreign interventions

مصمودي إسلام أمين [1]، مزاني راضية [2]

[1] جامعة الجزائر 03 ، masmoudi.isslem@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 03 ، radiamazani@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/06/15 تاريخ القبول: 2022/08/01 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص: تحاول هاته الورقة البحثية أن تقدم حوصلة لمختلف السياقات التي تطبع الحالة الليبية عبر طرح تحليل لحالة الفوضى السياسية والانفلات الأمني والتدخلات الخارجية التي لها انعكاس على الفواعل الداخلية في الأزمة داخل ليبيا والتي جعلت من هاته الاخيرة تدخل في حالة من الفوضى استعصى معها صنع الاستقرار السياسي والأمني وانعكس بالسلب ايضا على علاقات ليبيا مع دول الجوار الاقليمي وحضورها على المستوى الدولي.

كلمات مفتاحية: الأزمة ، التدخل الخارجي، تضارب المصالح ، فواعل داخلية ، فواعل خارجية.

Abstract:

This research paper attempts to provide a summary of the various contexts that characterize the Libyan situation by presenting an analysis of the state of political chaos, insecurity and external interventions that have a reflection on the internal actors in the crisis inside Libya, which made the latter enter a state of chaos that made it difficult to create political and security stability and was reflected It also negatively affected Libya's relations with its regional neighbors and its presence at the international level

Keywords: Crisis; Foreign intervention; Conflict of interest; Internal actors; External actors

المؤلف المرسل: مصمودي إسلام أمين ، masmoudi.isslem@univ-alger3.dz

مقدمة:

تعتبر ليبيا من بين الدول العربية التي يتميز نظامها السياسي من اختلالات بنيوية، كما يغلب عليها طابع التعقيد في بُنيتها السياسية من حيث غياب المؤسّسات وتمسّكها بنظام مبني على العشيرة والقبيلة وهي كلهّا عوامل داخلية دفعت اللّيبيين إلى المطالبة برحيل لنّظام معمر القذافي ولكن العوامل الداخلية ليست وحدها التي أدت إلى تلك المطالب بل إن العوامل الخارجية كان لها دور حاسم في الدفع نحو الحراك الليبي ،والتي أدت كلها في الأخير إلى إسقاط النظام بعد مجموعة من الأزمات والتوترات التي انتهت بعقوبات دولية على ليبيا وساهمت في حدوث تدخل أجنبي تحت مظلّة أمميّة لإنهاء المسألة وإسقاط نظام، ولكنها أدت إلى حدوث أزمة عميقة، كان لها تداعيات خارجية أثرت بداية على دول الجوار لتصل تداعياتها إلى أبعد من ذلك ما دفع الأطراف الخارجية إلى التدخّل من خلال وضع الاقتراح والمبادرات وكذا المقاربات المختلفة لحلّ الأزمة.

إشكالية البحث

إن مختلف الاتفاقات الهشة بين الفرقاء الليبيين كان المفترض أن تشكل آلية دعم لحلحلة الأزمة في ليبيا ولكن كلها اصطدمت بمتغيرات أذكتها الفواعل الخارجية التي تتضارب مصالحها على الأرض فإلى أي حد ساهمت الفواعل المتدخلة في الأزمة الليبية في تعقيد الأوضاع ؟ ومنعت التوصل إلى تسوية للأزمة و كرست استمراريتها ؟

أهداف البحث:

بعد سقوط نظام الزعيم معمر القذافي، لا تزال ليبيا تغرق في أزمة سياسية, تعددت فواعلها وسط محاولات دولية وإقليمية لحلحلتها ورأب الصدع بين الفرقاء والتي باءت كلها بالفشل بسبب التناحر الداخلي وتعدد الولاءات للخارج وهو ما تحاول هاته الورقة البحثية تفكيكه في محاولة للوصول إلى تحليل منطقي وموضوعي لفهم ما يجري في ليبيا.

منهج البحث :

نظرا لخصوصية موضوع الدراسة تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي بهدف توصيف الأزمة الليبية و الأطراف الفاعلة فيها من خلال التطرق لمستويات تحليل داخلية وأخرى خارجية نظرا لتوفر عوامل إقليمية ودولية كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي لتقديم تسلسل تاريخي ممهد للأزمة الليبية.

أولا: محددات الأزمة الليبية

من البديهي أن كل أزمة دولية هي نتاج متغيرات داخلية وخارجية تكون سببا في بلورتها و تحديد مآلاتها سواء في اتجاه الانفراج أو التصعيد ,غير أنه من الثابت أن هذه الأخيرة تختزل بين طياتها صراع إرادات ناتج عن اختلاف المصالح غالبا ما ينتهي بنزاع مباشر بين الفرقاء.[1]

من هذا المنطلق, فإن كانت الثورة الليبية التي اندلعت أواسط فيفري 2011 بمدينة بنغازي قبل أن تمتد إلى مختلف المدن والبلدات الليبية، قد أعطت انطلاقة الأزمة الليبية كنزاع داخلي, فلا تعدو كونها مظهرا لمحددات بنيوية تشكلت قبلها بزمن كنتيجة مباشرة لنسق نظام معمر القذافي من خلال ما أفرزه من تسييس قبلي كان سببا لتكريس تمايز مناطقي وما انتهجه من سلوك صراعي كانعكاس لعدم استقراره وذلك دون إغفال المتغير الجيوبوليتيكي كمحدد حاسم للأزمة الليبية وتطورها.[2]

1. التسييس القبلي ونظام القذافي

تشكل القبيلة عصب المجتمع الليبي باعتبار هذا الأخير مجتمعا قبليا بامتياز تلعب فيه القبيلة دورا فاعلا ومؤثرا في غياب هيكلة سياسية وإدارية حقيقية علما أن التطرق إلى ليبيا كدولة مركزية حدث حديث مرتبط أساسا بتاريخ الاستعمار الايطالي.

فإبان الاحتلال الإيطالي شكلت القبيلة إطارا وتنظيما للتصدي للمستعمر, إذ تم جمع القبائل العربية الشرقية تحت قيادة العائلة السنوسية حتى الاستقلال سنة 1951 لتستمر البلاد تحت حكم كونفدرالي بقيادة إدريس السنوسي محتفظة بالمكانة الاعتبارية التي تحظى بها القبيلة غير انه ما لبث أن تم حل و استعاضة هذا النظام بسلطة مركزية موحدة سنة 1963.[3]

بعد ثماني عشرة سنة من الحكم الملكي, أتى انقلاب سنة 1969 الذي قاده معمر القذافي, إيذانا بمرحلة جديدة من آثارها المباشرة الإطاحة بالسلطة السنوسية وقمع قادة القبائل الشرقية الحليفة لها ومن تم نقل المكاتب الحكومية، بما فيها شركة النفط الوطنية، إلى طرابلس علما أن حوالي 80 في المئة من ثروة ليبيا النفطية يقع في حوض سرت الشرقي.[4]

في سنة 2011 وفي خضم مد الانتفاضات التي عرفتها الدول العربية عرفت ليبيا حركات سلمية مطالبة بإصلاحات سياسية, اقتصادية واجتماعية ما فتئت تتحول لانتفاضة مسلحة عجلت بإسقاط النظام وهو ما يعكس من جهة الهشاشة الأمنية للنظام ومن جهة أخرى الخلفية القبلية للحراك .

مما سبق يظهر أولا أن القبيلة تؤدي دورا حاسمًا في رسم الاستقطابات السياسي وبالتالي الخريطة السياسية للبلاد ككل ومن هذا المنطلق فحل الأزمة الليبية يمر وجوبا بإشراك القبائل أو من يقوم مقامها. [5]

2. النظام الليبي وتبني السلوك العدائي اتجاه الغرب

شكلت محاولات الانقلاب الفاشلة أبرز تجليات حالة "اللاإستقرار" السياسي الذي وسم مرحلة حكم نظام معمر القذافي, كان أبرزها المحاولة التي قادها عبد الله عابد السنوسي من روما عام 1970 مدعوما بضباط من الجيش, ثم الانقلاب الفاشل بقيادة الرائد عمر المحيشي سنة 1975 و كذا الانقلابات التي نظمتها الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، المعارضة للنظام عامي 1981 و1993 [6]مما يبرز أن الخلفية الانقلابية ارتبطت تاريخيا بالنسق السياسي القائم وهو ما قد يفسر وإن جزئيا انقلاب اللواء خليفة حفتر ضابط النظام السابق على الشرعية وحكومة الوفاق المعترف بها دوليا في وقت لاحق.

على المستوى الخارجي، تأرجحت علاقة النظام الليبي بمحيطه سواء تعلق الأمر بالدول الغربية أو دول الجوار بين التوتر و البراغماتية .فبالنسبة للدول الغربية شكلت "قضية لوكيربي" مؤشرا لعلاقة ليبيا بالمنتظم الدولي فبعد مرحلة توتر وعقوبات دولية دامت لأزيد من 11 سنة, امتدت من تاريخ الحادثة حتى قبول النظام تسليم المتهمين سنة 1999 وقبوله بشروط التسوية و تعويض الضحايا لاحقا سنة 2003 و ما أعقبه من تخلي النظام عن برامج التسلح غير التقليدية و مهادنة الدول الغربية وما أعقبه من انفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا, مما يعكس براغماتية النظام وتجنبه لسيناريو مشابه للعراق وإن اختلفت السياقات.[7]

فيما يتعلق بدول الجوار, فقد تبنى النظام نفس السلوك الصراعي, ولعل نزاعه الحدودي مع التشاد حول "إقليم أوزو" يمثل أبرز تجلياته, إذ استحوذت القوات الليبية سنة 1973 على هذا الإقليم مما حدى بدولة التشاد الى التوجه لكل من منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة بدعوى ضم ليبيا الجائر لجزء من ترابها الوطني, سنة 1975, لكن دون جدوى إلى حدود 31 أوت 1989 تاريخ الاتفاق الإطار بين البلدين على حل النزاع بالوسائل السياسية وهو ما تعذر في حدود سنة, ليتم رفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت قرارها في الثالث من فبراير 1994 لمصلحة دولة التشاد. [8]

على نفس المنوال, فلم تكن علاقة ليبيا بمصر أحسن حالا من سابقتها, من الرغم من التقارب بين الدولتين في عهد جمال عبد الناصر, لكن ما فتئت العلاقة تتوتر بين البلدين الجارين في عهد أنور السادات لتتحول لمناوشات أو ما أطلق عليه "حرب الأربعة الأيام" سنة 1977 والتي إنتهت بوساطة جزائرية [9].

فيما اتسمت علاقة النظام الليبي بتونس بالتذبذب فما بين مشروع الوحدة وتكوين "الجمهورية العربية الإسلامية" سنة 1973 إلى قطع العلاقات سنة 1985 و النزاع حول استغلال الموارد البترولية "الخليج قابس" حتى عودة العلاقات سنة 1989 مع وصول الرئيس بن علي للحكم[10] , وغير بعيد عن المنطقة فقد اتسمت علاقة النظام الليبي بالتوتر الشديد مع المغرب, نتيجة دعمه المباشر "لجبهة البوليزاريو" وكذا تأييده لمحاولات الانقلاب على الملكية سبعينيات القرن الماضي[11].

3. دور المتغير الجيوبوليتيكي في تطور للأزمة

إن محاولة فهم الأزمة الليبية لا يتأتى إلا بفهم العلاقة بين ما يشكله هذا البلد كامتداد طبيعي موقعا ومواردا وما أفرزه من علاقات سياسية سواء داخليا أو خارجيا مع دول الجوار أو أخرى بعيدة جغرافيا فمن منظور واقعي نيو كلاسيكي لتحليل الأزمة وجب اعتماد مستويين من المحددات الأولى داخلية و الثانية نسقية تعكس إرتباط ليبيا بنية إقليمية و دولية قائمة, أو بمعنى أخر إبراز مدى حتمية الحيز الليبي كمحدد للعمليات السياسية الدائرة إن على المستوى الداخلي أو الخارجي.[12]

جغرافيا, تتموقع ليبيا شمال إفريقيا, على امتداد 540 , 759, 1 كيلومتر مربع ,في تقاطع المنطقة المغاربية والمشرق على محور شرق–غرب و بين إفريقيا السوداء وأوروبا على محور الشمال والجنوب, بحدود برية تبلغ 3434 كيلومتراً مع كل من مصر (1115 كلم), السودان (382 كلم), تشاد (1050 كلم), النيجر (342 كلم), الجزائر (989 كلم) وتونس (461 كلم) و1770 كيلومتراً من الخط الساحلي المفتوح على البحر الأبيض المتوسط[13].

من خلال قراءة الخلفية الجغرافية لليبيا, تبرز المكانة الجيو–إستراتيجية لهذا الحيز الجغرافي فالانفلات الأمني الذي أعقب "ثورة 2011" انعكس على أمن دول الجوار فكميات السلاح التي خلفها نظام معمر القذافي أو حتى التي تم تزويد الميليشيات الليبية بها من جهات خارجية شكلت معضلة أمنية على نطاق أوسع, أضف إلى ذلك أن الهشاشة الأمنية للبلاد وقربها من منطقة الساحل الأفريقي والتي تعاني أصلا من إنكشافات أمنية كرست الجريمة المنظمة بكل أنواعها[14], كما لا يمكن بحال إغفال, ما يشكله تفاقم الهجرة الغير الشرعية من الأراضي الليبية في إتجاه الدول الأوربية من مشاكل أمنية و إنسانية.

من الناحية الديمغرافية والاقتصادية, تقدر الساكنة الليبية بحوالي 6,754,507 نسمة يتمركز 90% منها بين طرابلس غربا و عين بيضة شرقا تتكون في أغلبها من العرب والبربر (97%) في حين تشكل الفئة العمرية مابين 25 و 54 نسبة 47.47% من عموم الساكنة بنسبة تمدن بلغت 80.4% في حين, يعتمد الاقتصاد الليبي الحديث بالكامل تقريبًا على صادرات النفط والغاز بمخزونات مهمة قدرت إلى حدود جانفي 2018 بما يناهز 48.36 مليار برميل بالنسبة للنفط و1.505 ترليون متر مكعب بالنسبة للغاز مما يبوأ ليبيا, على التوالي, المرتبة 9 و21 عالميا بالنسبة لهاتين الثروتين[15].

خارجيا, تحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي5. 3% من احتياطات النفط الخام العالمية, وإنتاجها لما يناهز 2 % من الإنتاج العالمي قبل قيام ثورة2011 وهو ما يعكس القيمة الإستراتيجية لهذا البلد كمساهم في الأمن الطاقوي العالمي وقد يفسر نسبيا دوافع الفواعل المتدخلة في الأزمة.[16]

ثانيا: الفواعل المؤثرة في الأزمة الليبية وأجنداتها

عرفت الأزمة الليبية منذ بداياتها تدخل العديد من الفواعل الداخلية والخارجية, ولعل قرارات مجلس الأمن بخصوص ليبيا تطرقت صراحة لهاته الفواعل, على سبيل المثال لا الحصر, القرار رقم 2174 الصادر في 27 أوت 2014 الذي شدد في ديباجته " على ضرورة مشاركة جميع الأطراف في حوار سياسي سلمي وشامل وضرورة احترامها للعملية الديمقراطية، و(شجع) جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وجميع الجهات التي لها نفوذ على الأطراف، وبخاصة البلدان المجاورة وبلدان المنطقة، على دعم الوقف الفوري لأعمال القتال والدخول بروح بنّاءة في ذلك الحوار". [17]

من هذا المنظور، تبرز أهمية التطرق أولا للفواعل الداخلية الفاعلة في الأزمة الليبية والتي تجزم كل منها بشرعيتها السياسية والدولية و ثانيا الفواعل الإقليمية التي حكم الهاجس الأمني والبراغماتي تدخلها وفي الأخير الفواعل الدولية التي اتخذت من التدخل الإنساني مشجبا لها.

1. الفواعل الداخلية ومبرر الشرعية

اتسمت الأوضاع السياسية في ليبيا بالتذبذب بين الاستقرار النسبي حينا والتدهور أحايين أخرى , فبعد سقوط نظام معمر القذافي, تشكل المجلس الانتقالي برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، كمرحلة أولية، بهدف إدارة المرحلة الانتقالية والعمل على دستور جديد للبلاد، وهو ما تأتى فعليا باستصدار الإعلان الدستوري في شهر غشت من نفس السنة, و انتخاب المؤتمر الوطني العام بعدها في يوليوز 2012, وكمحصلة تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان الذي ستسحب منه الثقة لاحقا في سنة 2014 ليعين خلفا له عبدالله الثني الذي أستخلف بدوره بأحمد امعيتيق.[18].

في جوان 2014 أقرت الدائرة الدستورية في المحكمة العليا عدم شرعية إقالة الثني عن منصبه, كرد فعل وباعتبار إنتهاء صلاحية المؤتمر الوطني العام الممتدة من 07 فيفري2014 ,عقد مجلس النواب كسلطة تشريعية منتخبة في 4 اوت 2014 لإدارة المرحلة الانتقالية الثانية, انتخابات تشريعية بمدينة طبرق ما فتئ

أن تم الطعن فيها لتصدر المحكمة العليا قرارا, بتاريخ 17 مارس من نفس السنة, يقضي بعدم صحة كل ما ترتب عن لجنة فيفري من إجراءات بما في ذلك الانتخابات البرلمانية.[19]

في نفس السياق, كان الشرق الليبي مسرحا لعملية عسكرية تحت مسمى "عملية الكرامة" بقيادة خليفة حفتر قائد ما يعرف بالجيش الوطني الليبي ابتدأت في ماي 2014 من مدينة بنغازي في اتجاه طرابلس كدعم "لحكومة طبرق" ضد ما يعرف بالمؤتمر الوطني العام الجديد المتمركز في طرابلس وكرد فعل, أعلن في سبتمبر من نفس السنة, عن تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر الحاسي بطرابلس, واكبتها عملية عسكرية ضخمة أطلق عليها اسم "فجر ليبيا" توجت بالسيطرة على معظم الغرب الليبي.

كنتيجة لهذا المشهد السياسي الهش وتخوف المنتظم الدولي من تمدد نفود الدولة الإسلامية بالمنطقة وتزايد تدفق المهاجرين, رتبت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا العديد من المفاوضات التي بدأت في أكتوبر 2014, توجت بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي في 17 ديسمبر 2015 فمدينة الصخيرات بالمغرب[20] تحت رعاية أممية, مما يعزز الطرح بكون الانعكاسات الأمنية الخارجية للأزمة تحدد وإن جزئيا تدخل الفاعل الخارجي.

غير أن اتفاق الصخيرات ما لبث أن أصبح متجاوزا, بفعل دينامية النزاع على الأرض, والتي أفرزت حكومتين الأولى شرقا برئاسة عبد الله الثني وتدعمها قوات اللواء خليفة حفتر وحكومة الوفاق الوطن ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فايز السراج وتدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة[21].

ففي الوقت الذي نالت فيه "حكومة الوفاق" الثقة في 23 فيفري 2016, عادت "حكومة طبرق" للاتفاق مع "حكومة الإنقاذ" في أكتوبر2016 على تشكيل حكومة وحدة وطنية, علما أن حكومة الإنقاذ أعلنت في 05 أفريل 2016 تخليها عن السلطة وفسح المجال "لحكومة الوفاق" عاد عدد من أعضاء المؤتمر الوطني العام (الجديد) ليسيطروا يوم 14 أكتوبر 2016 على مقرات المجلس الأعلى للدولة في العاصمة طرابلس[22].

على نفس المنوال استمرت العمليات الميدانية على الأرض للسنتين المواليتين (2018-2017), كان من أهم إرهاصاتها إحكام القوات التابعة لخليفة حفتر قبضتها على الشرق الليبي وخصوصا مدينة بنغازي وما تحمله من رمزية سياسية, باعتبارها مهد ثورة 2011 , في حين تمت لحكومة الوفاق السيطرة على طرابلس

بعد إخراج العناصر التابعة "لحكومة الإنقاذ" من المناطق الاستراتيجية التي استولت عليها سابقا سنة 2016 .[23]

تزامنا مع هذا الوضع الميداني المعقد، عرفت البلاد انفراجا سياسيا طفيفا، نهاية سنة 2018 ,تمثل في مجموعة من المشاورات قادها أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة [24] والتي امتدت من أفريل إلى جوان من نفس السنة تحت رعاية أممية, كان من أهم مخرجاتها :الاتفاق على اختيار آلية لاختيار سلطة تنفيذية جديدة, واعتماد تعديل الإعلان الدستوري لسنة 2011 في أفق إجراء مؤتمر وطني عام تحت رعاية الأمم المتحدة في الأسابيع الأولى من سنة 2019. [25]

بيد أنه للمرة الثانية يتم إفشال الاتفاق السياسي الليبي, ففي الرابع من أبريل و قبل أيام من عقد المؤتمر الوطني العام المزمع تنظيمه في الفترة الممتدة من 14إلى 16 أفريل 2019, شنت قوات ما يعرف بالجيش الوطني الليبية بقيادة اللواء خليفة حفتر هجوما للسيطرة على طرابلس وهو ما واجهه الموالون لحكومة الوفاق, بعدها, بإطلاق ما أصطلح عليه عملية "بركان الغضب".[26]

كمحصلة, وبالرغم من مجهودات بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا (UNSMIL) للتسوية السياسية للنزاع وكذا المجهودات المتواضعة للاتحاد الأفريقي ,يبقى الثابت هو حالة الفوضى السياسية التي طبعت المشهد الليبي إلى حد الساعة .

2. الفواعل الإقليمية بين الهاجس الأمني والبراغماتي

إن محاولة فهم السياق الداخلي للأزمة الليبية لا يمكن أن يتأتى بمنأى عن مقاربة سياقها الإقليمي فالانقسام السياسي في الداخل الليبي ما هو إلا انعكاس لتباين مصالح فواعل إقليمية محيطة بهذا البلد و المقسمة بدورها بين أطراف تنحاز إلى معسكر الكرامة الذي يقوده اللواء حفتر و تؤمن بالخيار العسكري كحل لتطويق الإسلام السياسي[27] و أخرى تؤمن بالحل السياسي كحل وحيد للأزمة بمشاركة كل الفرقاء الليبيين وتدعم شرعية حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج وقد تدعمها عسكريا إذا ما اقتضى الحال.[28]

بالنسبة لدول المغرب العربي, في حين تميز التأثير التونسي و الجزائري بمحدوديته جراء الانشغال بشؤونهما الداخلية, لعب بالمقابل الفاعل المغربي دوراً مؤثراً في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف بالرغم من تراجع دوره بعد اتفاق الصخيرات , لكن يبقى من الثابت بالنسبة للدول الثلاث دعمها للحل السياسي بليبيا.[29] فبقاء هذه الدول على نفس المسافة من أطراف النزاع, هو في نظرنا اختيار براغماتي يحكمه هاجس أمني محض لأن أي تدخل عسكري في ليبيا له بدون شك تداعيات أمنية على المنطقة ككل ولصعوبة التكهن بتطور نفوذ الأطراف في المعادلة الليبية فإن دعم الدول الثلاث لحكومة السراج, الإبقاء على اتفاق الصخيرات و إدخال تغييرات عليه ليشمل كل الأطراف يعزز واقعية هذا الطرح.[30]

فيما يخص دول الخليج, فالملاحظ هو التمايز في مواقفها, ففي حين تدعم الإمارات حكومة طبرق سياساً وعسكريا ,تدعم قطر حكومة الوفاق وهو ما يمكن تفسيره أولا, من الناحية الإستراتيجية, كامتداد للأزمة الخليجية التي نشبت في مارس 2014 كنتيجة لسحب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين لسفرائها من الدوحة فبالتالي إن اصطفاف هاته الدول في ليبيا في معسكرين مختلفين هو اختيار استراتيجي لهذه الأخيرة ويؤيد نظرية أن ليبيا هي حديقة خلفية لتصفية نزاعات إقليمية قائمة وقد تشكل ورقة مفاوضة أو ضغط. [31]

ثانيا, من ناحية أيديولوجية بحتة, فدعم قطر للمليشيات الإسلامية التابعة لمعسكر فجر ليبيا والمرتبطة بمجلس شورى ثوار بنغازي وتزويدها بالسلاح عن طريق السودان محاولة من هذه الأخيرة لتمرير مشروع الإسلام السياسي بليبيا وهو ما قابله معسكر الكرامة بقيادة خليفة حفتر مدعوما من الإمارات ومصر أو على الأقل كما تم الترويج له, لكن الدفع بإيديولوجية النزاع طرح مردود عليه كما أشرنا سابقا فكلا المعسكرين يضم إسلاميين وعلمانيين.

ثالثا, قد يفسر السعي وراء تحصيل مكاسب اقتصادية أو حمايتها أو المحاصصة في مشاريع إعادة الإعمار المرتقبة عقب التسوية السياسية إلى حد بعيد, تدخل الفاعلين الخليجيين في ليبيا, إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه بين سنة 2006-2008 بلغ إجمالي استثمارات الامارات وقطر في ليبيا على التوالي 1,3 و0,9 مليار دولار.[32]

بعيدا عن دور الفواعل الخليجية وخلفياتها, برزت إرهاصات صدام مصالح بين كل من مصر وتركيا مما يعقد أكثر الأزمة الليبية. فمن الناحية الأمنية والسياسية, بقدر ما تدعم مصر, ما يسمي بالجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر بوصفه نواة للجيش مستقبلا, فهي تؤمن بأن تجاوز معضلة عدم الاستقرار تمر ببناء مؤسسة عسكرية قوية تواجه فوضى الميلشيات وتهديدات الإرهاب فتعميم تجربتها وتقديمها كحل للأزمة الليبية يكسبه شرعية داخلية وخارجية.[33]

على النقيض من ذلك, فتركيا كبلد إسلامي حقق تقدما سواء على مستوى الممارسة الديمقراطية أو النمو الاقتصادي أصبح رقما مهما في المعادلة الإقليمية ويمكن أن يشكل أنموذجا لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[34] خصوصا و أن إفشال النموذج "الإخواني" في مصر وإن عرف معارضة صريحة من طرف تركيا فقد زكى نموذجها الإسلامي[35]وهو ما تحاول تمريره كحل في السياق الليبي من خلال دعم حكومة الوفاق.

من الناحية الاقتصادية, يشكل الحيز الليبي تقاطعا لمصالح البلدين, إذا ما علمنا أنه سنة 2010, مثلا, وصل عدد العمال المصريين ما يناهز1,5 مليون عامل من إجمالي 2,5 مليون عامل أجنبي أي بنسبة 60% من العمالة الأجنبية مما يبرز مدى تضرر اقتصاد مصر من تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وعودة العمالة المصرية. بالمقابل قبل 2011, كان أكثر من ربع العمالة التركية في الدول العربية أي حوالي 110,000 تركي يعيشون في ليبي وأكثر من 200 شركة عاملة باستثمارات تجاوزت 19,2 مليار دولار و مما يمك تصور ما ستوفره إعادة بناء هذا البلد والمقدر تكلفتها 200 بليون دولار من امتصاص لعدد أكبر هذه العمالة بالنسبة للبلدين.[36]

من ناحية أخرى, ففي نشرة اقتصادية لمصرف ليبيا المركزي, من لائحة لأبرز 14 مورد لليبيا لسنة 2018, احتلت تركيا المرتبة الأولى بقيمة واردات بلغت 2,045,163 ألف دينار ليبي مقابل احتلال مصر للمرتبة 6 بقيمة واردات ناهزت 869,507 ألف دينار ليبي[37] مما يبرز أهمية ليبيا كسوق تجارية لكل من تركيا ومصر.

وتؤكد مذكرة التفاهم التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية (المعترف بها دولياً) لترسيم الحدود البحرية بين البلدين و التي دخلت حيز التنفيذ رسمياً في 8 ديسمبر هذه الخلفية الاقتصادية لتدخل الدول في ليبيا, على اعتبار أن هذه الأخيرة ستمكن تركيا من تلبية حاجاتها من الطاقة، وتحريرها من التهديدات المترتبة على اعتمادها على منافسين إقليميين كإيران وروسيا.[38]

مما سبق, وأمام تراجع دور دول المغرب العربي, تصدير الأزمة الخليجية إلى الحيز الليبي وما تشكله دولها من دعم لأطراف النزاع وكذا تدخل فاعلين إقليميين وازنين استراتيجيا وعسكريا كتركيا ومصر وتقاطع مصالحهما بالمنطقة, فإن إطالة أمد النزاع وصعوبة الحسم العسكري يجعلنا بالملموس أمام أزمة فواعل إقليمية و يزكي ضرورة التوصل إلى حل سياسي يحفظ مصالح كل الأطراف.

3. الفواعل الدولية و مشجب التدخل الإنساني

شكل قرار الأمم المتحدة 1970, إبان "الثورة" الليبية لعام 2011, بداية للتدخل الدولي في ليبيا لما أقره من صلاحية للدول بحضر ومصادرة الأسلحة الموردة إليها وكذا بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي تخصها بالخارج، في حين أن القرار1973 قضى ,لاحقا, بإنشاء منطقة حظر طيران فوق أراضي الجماهيرية العربية الليبية وجعل من الممكن "اتخاذ جميع التدابير التي تعتبر ضرورية لحماية السكان المدنيين" اعتبارًا من 31 مارس 2011.

بقدر ما شكل كلا القرارين تفويضا للتدخل الدولي في ليبيا, بقدر ما شكلا غطاء قانونيا ضروريا لتخفي الدول المتدخلة نواياها الحقيقية ولتضفي الشرعية على استعمالها المفرط للقوة في حالة شبيهة بالسيناريو العراقي, خصوصا إذا ما علمنا أن القرار 1970 تم اتخاذه 10 أياما فقط على بداية الثورة الليبية, مما يجعل خلفيات التدخل ككل والتجاوزات التي تلته على الأرض محلا للتساؤل فالتدخل لم يكن لأهداف إنسانية كما تم الترويج له إعلاميا [39].

من جهة أخرى, فإن كانت هذه القرارات تعكس ظاهريا توافقا لأجل التدخل في ليبيا، فهي تختزل تضارب مصالح الدول المتدخلة ونخص هنا بالذكر كلا من أمريكا, روسيا, إيطاليا وفرنسا, باعتبارها أبرز الفواعل المتدخلة في ليبيا و اختيارها كحالات للدرس من خلال هذه الورقة البحثية يرجع لاعتبارات ثلاث: أولا

ارتباطها التاريخي بليبيا ما قبل "الثورة", ثانيا لما تمثله ليبيا بالنسبة إليها من الناحية الجيوبوليتيكية وثالثا ما تشكله الثروات النفطية والغازية لهذا البلد و كذا إعادة إعماره كعوائد اقتصادية لها.

فيما يتعلق بالفواعل الأوربية ونخص هنا بالذكر إيطاليا وفرنسا, فارتباطهما التاريخي بليبيا يمكننا إلى حد ما من فهم خصوصية تدخلهما في الحيز الليبي. فبالنسبة للفاعل الفرنسي مثلا, فارتباطه بليبيا يرجع بالأساس إلى نهاية القرن 18 في سياق وضع التشاد تحت الحماية الفرنسية سنة 1900م وما واكبه من صراع مع الحركة السنوسية التي شكلت "التشاد" خلفية لإمداداتها في صراعها مع العثمانيين (1902 م -1898م), لتتراجع حدة الصراع الفرنسي-الليبي إبان الحرب العالمية الأولى والثانية إلى حدود وضع منطقة فزان سنة 1943 تحت الإدارة الفرنسية إلى حدود سنة 1951م. [40]

لكن صعود نظام معمر القذافي سنة 1969 لم يشكل فرقا في العلاقة الصراعية بين البلدين, والتي كان من أبرز تجلياتها صدامهما إبان الحرب الأهلية الليبية (1987م-1980م), وكذا غداة حادث تفجير الطائرة الفرنسية فوق صحراء النيجر سنة 1989م والتي نسبت للنظام الليبي وما أعقبها من عقوبات دولية على ليبيا إلى حدود رفعها سنة 2003 . [41]

غير أن انفراج العلاقات بين البلدين والذي توج بزيارات متبادلة للمسؤولين وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية[42] ما فتئ يأخذ منحى مغايرا ,سنة 2011م, بعدما لعبت الدبلوماسية الفرنسية دورا حاسما في مصادقة مجلس الأمن على القرارين 1970م و1973 م ,واللذان شكلا غطاء شرعيا لتدخلها العسكري في ليبيا تحت مسمى عملية "هارمتان" من جهة أخرى و مع تطور الأزمة الليبية زاوجت فرنسا بجانب دعمها لحكومة الوفاق المعترف بها دوليا, دعمها لخليفة حفتر بعد تنامي نفوذه في ليبيا[43] وهو ما يجعل التدخل الفرنسي في ليبيا بعيدا كل البعد عن الأهداف الإنسانية المتوخاة من التدخل الدولي عموما وتعكس واقعية تعامل فرنسا مع الفواعل الليبية الداخلية حسب تطور نفوذها على الأرض.

أما فيما يخص الفاعل الإيطالي فإن تدخله في الحيز الليبي ليس وليد اللحظة, فبداية التدخل الإيطالي تعود لسنة 1911م بعد إعلان الحرب على الأتراك, لتكتفي إيطاليا باحتلال بعض النقاط الساحلية, إبان الحرب

العالمية الأولى, لتواجه بعدها قواتها مقاومة عنيفة (1922م-1931م) خصوصا بعد فشل المفاوضات مع السنوسي, لتُلحق إيطاليا سنة 1939م بالأراضي الإيطالية, مراكزها الساحلية في ليبيا. لكن بعد المواجهات التي قادها الإيطاليون والألمان ضد الحلفاء في الحيز الليبي (1940م- 1943م) والتي انتهت بخسارتهم عجلت بدخول البلاد تحت الإدارة الفرنسية الإنجليزية لتتنازل إيطاليا رسميا إيطاليا عن "حقوقها" بموجب اتفاقية باريس(1947م), لتحصل ليبيا على استقلالها سنة 1951م[44].

على نفس الإيقاع الصراعي يبن مد وجزر, بعد تولي معمر القذافي السلطة سنة 1969م, قام بطرد الرعايا الإيطاليين من ليبيا كما وضع حدا لتواجد القوات الأجنبية في البلاد[45] لتشكل بعدها الخلفية الاستعمارية ومخلفات تلك الحقبة إطارا تفاعليا في علاقة البلدين ببعضهما ويبقى الإعلان الليبي – الإيطالي المشترك لسنة 1998م في شأن معالجة أوضاع المنفيين والمفقودين إبان الحقبة الاستعمارية أبرز ملامح هذه الخلفية وهو ما تجسيده لاحقا عبر اتفاقية الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الايطالية 2008م وما تضمنته من اعتذار و تعويض عن الانتهاكات الإيطالية إبان الحقبة الاستعمارية.

من جهة أخرى, ولعامل القرب الجغرافي, وسمت محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية علاقة البلدين ببعضهما, خصوصا إذا ما علمنا أنه بين سنتي2000 م و 2004 م تم توقيع عدد من الاتفاقات بشأن الهجرة بين حكومة "برليسكوني" و"القذافي" بموجب تلك الاتفاقات تتحمل إيطاليا مسؤولية دعم ليبيا باعتباره بلد عبور لوجستيا للسيطرة على تدفق المهاجرين[46] مما يزكي محورية قضية الهجرة في العلاقة بين البلدين.

غير أن زخم الاتفاقات والتقارب بين البلدين لم يلبث أن توقف مع اندلا ع "ثورة 2011", لتعترف إيطاليا, بعد تردد, بالمجلس الانتقالي الليبي في أفريل من نفس السنة, بعد تنصلها من اتفاقية الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الايطالية لسنة 2008م,كما ساهمت في التدخل العسكري, سواء بمشاركة من طائراتها أو إتاحة مطاراتها لطيران الناتو[47] وهو ما يعزز مرة أخرى براغماتية التدخل الأوروبي في ليبيا.

بالنسبة للفاعل الروسي فعند بداية "ثورة" 2011م رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الانتقالي واعتبرت أن ما يحدث حرب أهلية, لتعلن بعدها أن نظام القذافي فقد الشرعية فوافقت بالتالي على القرار الأممي

1970م ولم تستخدم حق الفيتو المخول لها ضد القرار 1973م مما شكل دعما غير مباشر "للثوار" و في نفس الوقت عدم تأييد مطلق لنظام القذافي. [48]

من ناحية أخرى دعمت روسيا نظام معمر القذافي في وقت سابق بتشكيلات عسكرية ومرتزقة سلافيين[49] مما يعكس ازدواجية و براغماتية السياسية الخارجية الروسية تجاه الأزمة الليبية من خلال الحفاظ على نفس المسافة من أطراف النزاع في انتظار ما تؤول إليه الأوضاع. وهو نفس ما تنهجه حاليا بدعمها الرسمي لحكومة الوفاق ومساعدتها الغير معلنة لخليفة حفتر.

بالمقابل, فقد اتسم موقف الفاعل الأمريكي بدوره بالضبابية إزاء الأزمة الليبية, فقد أيدت أمريكا قراراي مجلس الأمن 1970م و1973م إذ أصرت ممثلة الولايات المتحدة، سوزان رايس، على أن القرار 1970م الذي اتخذه مجلس الأمن كان "لغرض وحيد" هو الرد على صرخة طلب المساعدة من الشعب الليبي "كذلك بناءً على طلب جامعة الدول العربية لإنشاء منطقة حظر طيران". [50]

لكن ما فتئ الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما يعلن أن سرت الليبية, معقل الدولة الإسلامية, منطقة حرب لتنفذ أمريكا 495 حوالي ضربة جوية معلن عنها رسميا فقط بين شهري جانفي و أوت 2017م مع نشر قوات على الأرض لم تشترك بصفة مباشرة في المعارك[51]وهي نفس القوات التي أُعلن عن انسحابها لاحقا من ليبيا, بعد هجوم خليفة حفتر على طرابلس والذي كانت أمريكا سباقة لإدانته.[52]

من الناحية الاقتصادية و الجيوبوليتيكية, ونظرا لما يشكله "الأمن الطاقي" كإطار استراتيجي لرسم السياسة الخارجية للدول فإن محاولة مقاربة ما تمثله الموارد الليبية لكل من أمريكا وروسيا و الدول الأوربية يبرز لامحالة الدوافع المبطنة للتدخل في ليبيا والتي تمت تحت غطاء الشرعية الدولية و مشجب التدخل الإنساني.

بالنسبة للفاعل الروسي, باحتياطات مثبتة قدرت, سنة 2018, ب 106.2 ألف مليون برميل فيما يتعلق بالموارد البترولية و38,9 ترليون متر بالنسبة للغاز فقد تبوأ صدارة الموردين عالميا بنسبة صادرات بلغت 275,9 مليون طن (م.ط) من النفط الخام 153,5 م.ط منها موجهة لأوربا مقابل 3,6 م.ط موجهة

للولايات المتحدة الأمريكية وحجم صادرات من الغاز المسال قدرت بحوالي9,24 بليون متر مكعب 6,8 منها تم تصديرها للدول الأوربية.[53]

من هذا المنظور يظهر جليا, أن التدخل الروسي في ليبيا وبعيدا عما سيخوله له من تموقع استراتيجي يمكنه من مجاراة التوغل الصيني و الأمريكي في إفريقيا ,فهو في الحقيقية تحصين للأسواق التقليدية التي تصدر لها روسيا مواردها الطاقية بضمان استمرار تبعيتها الطاقية خصوصا إذا ما علمنا أن الاستغناء عن الغاز الروسي، بات هدفاً استراتيجياً للأوروبيين والأمريكيين كمحصلة فإن التدخل الروسي في ليبيا وإن بقي غير معلن فهو بعيد كل البعد عن التدخل الإنساني فلا يعدو كونه تدخل لحماية مصالح روسيا الإستراتيجية خصوصا الاقتصادية منها.[54]

على نفس المنوال, فإن بسط المبادلات الطاقية الخارجية لكل من إيطاليا وفرنسا مع غيرهما من الدول يبرز بالملموس تبعيتهما الطاقية للخارج ونخص هنا بالذكر روسيا فعلى سبيل المثال فقد استوردت فرنسا, سنة 2018 م فقط, ما يقدر بحوالي 13,1 بليون متر مكعب من الغاز المسال 1,5 منها مصدرها روسيا مقابل واردات بترولية في حدود 53,3 مليون طن 16,8 منها مصدرها روسيا مقابل 4,7 تم استيرادها من ليبيا. بالنسبة للفاعل الإيطالي, بالرغم من امتلاكه احتياطات مثبتة من الغاز الطبيعي قدرت, سنة 2018م, بحوالي 0,3 ترليون متر مكعب مقابل 0,6 ألف مليون برميل من النفط الخام فقد قدرت وارداته من الغاز المسال 8.0 بليون متر مكعب و حوالي 1,341 مليون برميل من النفط الخام يوميا في حين أن واردات إيطاليا الطاقية من ليبيا ناهزت, سنة 2017م, قيمة 1.8 مليار بالنسبة للنفط الخام وما يعادل 757 مليون يورو بالنسبة للغاز الطبيعي .[55]

كنتيجة, يظهر أن احتياطات ليبيا الطاقية, تشكل بديلا للتقليص من تبعية كل من إيطاليا وفرنسا الطاقية للخارج و لروسيا بالذات وما يبرر هذا الطرح هو أن لكل منهما شركات محاصصة في استغلال النفط الليبي وتصديره ونخص هنا بالذكر شركتي "إيني" و "توتال" وبالتالي فإن تقاطع المصالح الاقتصادية لهذين البلدين أرخت بظلالها على الأزمة ككل ولعل تنظيم مؤتمرين بخصوص ليبيا على التوالي بكل من "باريس" و"باليرمو"

سنة 2018 يظهر بالملموس محاولتهما لعب دور في التسوية لتحصين مصالحهم الاقتصادية وتموقُع أفضل بالنسبة لليبيا الغد.

من كل ما سبق, يظهر جليا أن الأزمة الليبية منذ بدايتها كانت أزمة فواعل, فداخليا صعّبت تركيبة البلاد القبلية وكذا غياب نفوذ عسكري مهم للحكومة الشرعية من إنجاح التوافقات التي تميزت بمرحلتيها وتنازعت أطرافها الشرعية السياسية لقيادة المرحلة الانتقالية, مما حدى بالفرقاء الليبيين للاستقواء بالفواعل الخارجية, الإقليمية منها خصوصا والدولية وإن بطريقة غير مباشرة, هذه الفواعل التي كان لها خلفية صراعية مع النظام الليبي السابق.

من هذا المنطلق, بذريعة دعم الشرعية و التدخل الإنساني, عقّدت الفواعل الخارجية من إمكانية التسوية السياسية بالبلاد بجعلها الحيز الليبي ساحة لتصريف صراعاتها الجيو إستراتيجية بهدف تعزيز أمنها, تكريس نفوذها و تحصين مكاسبها الاقتصادية وبالتالي كمحصلة, فإن موقع ليبيا الجغرافي و ما اختزنته من موارد طاقية والتي من المفترض أنها كانت ستشكل قيمة مضافة في إعادة إعمار هذا البلد, كانت وبالا عليه ومطمعا للفواعل المتدخلة مما يستبعد حصول استقرار في هذا البلد على المدى المنظور

4. خاتمة:

إن استمرار الأزمة الليبية يجعل من الصعب التوصل إلى حال يرضي جميع الأطراف على المدى المتوسط والبعيد, و دلك بسبب استمرار حالة الفوضى السياسية وتداخل مصالح الفواعل الأجنبية التي يغلب عليها طابع تضارب المصالح خاصة في ظل حالة الانفلات الأمني التي تسود البلاد بسبب التدخل الأجنبي المباشر ولكن وصول الفرقاء الليبيين إلى تسوية سياسية تنهي الأزمة محكوم بضرورة إنشاء تفاهمات داخلية وإقليمية ودولية عبر التأسيس لمرحلة انتقالية و الشروع في بناء دولة مؤسسات تنهي حالة التشرذم السياسي و الفوضى الأمنية ولكن هذا كله لن يكون إلا من خلال تقديم تنازلات بين جميع الفواعل في الأزمة الليبية والسماح لآليات الوساطة لأخذ دورها والمساهمة في تحديد ودعم هياكل الدولة الليبية و إرساء آلية للمصالحة الوطنية على المدى المتوسط ,من شانه إخراج ليبيا من حالة الانهيار والسير بها إلى بر الأمان.

. التهميش:

[1]غيث سفاح متعب الربيعي و قحطان حسين طاهر, "ماهية الأزمة الدولية: دراسة في الإطار النظري", مجلة العلوم السياسية, ع.42, جامعة بغداد.

[2] إسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية, القاهرة، مصر, 1991, ص.223.

[3] أحمد إدريس, "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي",مطبوعات مجموعة الخبراء المغاربيين الشهرية,مركز الدراسات المتوسطية والدولية ,تونس,ع.6,سبتمبر2011, ص.1.

[4]فخر الدين ميهوبي, اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي(دراسة في تطور الدولة بعد الاستعمار), مكتبة الوفاء القانونية, الإسكندرية,2014,ص. 76.

[5] مبروك ساحلي, "تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي: دراسة حالة ليبيا " ,مجلة دراسات شرق أوسطية, مركز دراسات الشرق الأوسط, ع.86, 2019, ص.22.

[6] كريستوفر س. شيفيس و جيفري مارتيني,ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل ,مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي لتابع لمعهد أبحاث الأمن القومي,2014 ص. 37.

[7] عادل زقاغ, سفيان منصوري, "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية" ,مجلة سياسات عربية, ع.25,مارس 2016, ص.53.

[8] "انقلابات ليبيا: قصة نصف قرن من الصراع على الكرسي", أصوات مغاربية, جويلية 2017, على الرابط : https://www.maghrebvoices.com/a/libya-

[9] رامي التلغ , "القذافي والغرب... من المد والجزر إلى الإطاحة", بوابة إفريقيا الإخبارية,اكتوبر2018, اطلع عليه بتاريخ 2019/12/01على الرابط https://www.afrigatenews.net/a/197317 :

[10] قضية لوكربي هي قضية جنائية ترتبت على سقوط طائرة ركاب أميركية أثناء تحليقها فوق قرية لوكربي في اسكتلندا سنة 1988 وجهت فيها أصابع الاتهام لاثنين من الرعايا الليبيين لم يسلمهم النظام الليبي للمحاكمة حتى سنة 1999 تحت ضغط العقوبات الدولية التي فرضت عليه.

[11] Koskenniemi Martti, « L'affaire du différend territorial Tchad/Libye (arrêt de la Cour internationale de Justice du 3 février 1994) », In: Annuaire français de droit international, volume 40, 1994. pp. 442-464.

[12] Bichara Khader, « Libye : le contre-paradigme d'une révolution heureuse », alternatives sud, vol. 19-2012. P.61.

[13] René Otayek, La politique africaine de la Libye: 1969-1985, KARTHALA Editions, Année 1986, pp.59-69.

[14] ميثاق مناحي دشر, "النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)" ,مجلة البيت ,2016, ص.426.

[15] The World Factbook 2019. Washington, DC: Central Intelligence Agency,2019, Sur le site https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-

[16]كريستوفر س. شيفيس و جيفري مارتيني,مرجع سابق,ص. 57.

[17] عادل زقاغ, سفيان منصوري, "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:مقاربة سوسيو- سياسية", مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية, ع.23.مارس 2016.ص.155-166.

[18]إسماعيل رشاد," أثر الجغرافيا والديموغرافيا في الصراع والحل في ليبيا", المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات ,جوان 2016, على الرابط:

http://loopsresearch.org/media/images/photo3fqwi8xvq6.pdf

[19]" ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص", فريق بقيادة رالف شامي ويضم أحمد ال شريف وآخرون, واشنطن العاصمة, صندوق النقد الدولي,2012,ص.2.

[20] راجع القرار (2014) 2174 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7251 المعقودة في 27 أوت 2014, على الرابط https://undocs.org/ar/S/RES/21742014 :

[21] Mikaïl, Barah. « Les défis de la Libye », Confluences Méditerranée, vol. 94, no. 3, 2015, pp. 29-41.

[22] الأزمة الليبية إلى أين, فريق الأزمات العربي, مركز دراسات الشرق الأوسط,الأردن , مارس2018.ص9.

[23]نفس المرجع, ص.10

[24] Saïd Haddad, « Accord, désaccords et expansion de l'État islamique en Libye », L'Année du Maghreb, 2016, pp205-226.

[25]"من أجل السيطرة عليها: ثلاث حكومات تتقاتل في ليبيا", جريدة المشوار السياسي, ع. 2152, السنة الثامنة, الأربعاء 22 نونبر2017,الجزائر,ص. 11.

[26]راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن بشأن الأوضاع في ليبيا, على الرابط:

https://undocs.org/ar/S/2019

[27]ت م إحداث هاتين الهيئتين بمقتضى اتفاق الصخيرات, مجلس النواب كأعلى سلطة تشريعية في البلاد والمجلس الأعلى للدولة كسلطة استشارية تنفيذية.

[28]راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن بشأن الأوضاع في ليبيا, على الرابط : https://undocs.org/ar/S/2019/19

[29]كريم مصلوحي, " الإدارة الأمريكية- الأوربية للأزمة الليبية أثناء الثورة", مجلة دراسات شرق أوسطية, مركز دراسات الشرق الأوسط, الأردن, 2012,ع.58,ص.43-70

[30]علي مرهون," ليبيا: من التدخل إلى الحرب بالوكالة", مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط, ,على الرابط-http://www.achariricenter.org/libya-from-intervention-to

[31] " Turkey's Erdogan meets Libyan leader amid increasing regional tensions", Middle east eye (MEE) and agencies, 15 December 2019, sur le site: https://www.middleeasteye.net/news.

[32] راجع حسين علي, " عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية", مجلة أوراق الشرق الأوسط, العدد 63 أفريل 2014 . على الرابط http://ncmes.org/ar/download/file/fid/257 :

[33]راجع محمد عبد الكريم, "ليبيا ما بعد القذافي: اخوان ليبيا سيناريوهات محتملة", دار العربي للنشر والتوزيع,ط.1 ,2019,ص.62.

[34]نفس المرجع ,ص.15.

[35]إسلام خالد حسن," الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل", مركز الجزيرة للدراسات, 15 يناير, 2015 على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114125342702

[36] SARIELDIN Nizar, «The Battle for Benghazi: The Limits of Stabilization by Military Means», Stiftung Wissenschaft und Politik Comments, n°8, février 2015, p. 5.

[37] Saïd Haddad, « Libye : Trois autorités et un Maréchal ou le défi de l'unité », L'Année du Maghreb, 2017, pp 259-282.

[38]راجع محمد عبد الكريم, ليبيا بعد القذافي: اخوان ليبيا سيناريوهات محتملة, مرجع سابق,ص.130.

[39] Radhi Meddeb, Le Conseil de Coopération du Golfe au Maghreb : échange et stratégies d'investissement, IFRI, 2010, p. 11.

[40]أنوار بوخرص وآخرون, "تأثيرات الحدث المصري: توتّرات متصاعدة وتحالفات متبدّلة ", مركز كارنيغي للشرق الأوسط, 13 فبراير2014, على الرابط

https://carnegie-mec.org/2014/02/13/ar-pub-54516:

[41] SEMO, Marc. « L'affaire libyenne, ou les contradictions de la diplomatie turque », In : La Turquie au Moyen-Orient : Le retour d'une puissance régionale, 2011 sur le lien : http://books.openedition.org/editionscnrs/12400.

[42]سامية غربي وفاطمية بن سيرود, "العلاقات العربية – التركية في مجال الطاقة والاستثمار", في العلاقات العربية الإقليمية الواقع والآفاق, مركز دراسات الشرق الأوسط, الاردن, 2018,ص. 55.

[43]راجع محمد عبد الكريم, ليبيا بعد القذافي: اخوان ليبيا سيناريوهات محتملة, مرجع سابق ص.244

[44]راجع النشرة الاقتصادية للربع الثالث من سنة 2019م, المصرف الليبي المركزي, أطلع عليه بتاريخ 2019/12/21, على الرابط:

https://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2019/11/Economic-Bulletin-3rd-Quarter-2019.pdf

[45]هل يعيد الاتفاق التركي الليبي رسم خارطة النفوذ شرق المتوسط؟, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات, وحدة الرصد والتحليل, 2019, , على الرابطhttps://fikercenter.com/position-papers:

[46] Ameur Naim, « La Libye entre les intérêts de l'Occident et la résistance de Kadhafi », Outre-Terre, 2011 (n° 29), p. 299-308. sur le lien https://www.cairn.info.

[47]Saifelnaser Bulhasen. Les Relations franco-libyennes. Science politique. Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I, 2008. Français. Sur le lien https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00727307/document,

[48] Ibid. p. 117.

[49] Federico Santopinto, « Crise libyenne : rôles et enjeux de l'UE et ses membres », Note d'Analyse du GRIP, Bruxelles 29 janvier 2018. sur le lien http://www.grip.org/fr/node/2514.

[50]راجع: ليبيا: يجب أن تتوقف"عمليات صيد" المهاجرين, الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان, ص.120,على الرابط : https://www.fidh.org/IMG/pdf/libyamigrants_web_ar.pdf

[51] حسين مفتاح," الدورالإيطالي في ليبيا بين الهواجس الأمنية والمصالح الاقتصادية", على الرابط/https://www.afrigatenews.net/article :

[52]أنس الراهب, السياسة الدولية في الشرق الأوسط: مئة عام من الاحتلال ,دار الفارابي, بيروت, 2017,ص.195

[53] خالد العزي, "العلاقات العربية الروسية 2011-2016 ",في عبدالفتاح الرشدان, نظام بركات, العلاقات العربية الدولية: الواقع والآفاق, مركز دراسات الشرق الأوسط, الأردن,2018 ,ص.88.

[54] راجع الوليد أبوحنيفة, "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية لدول المصدرة و المستوردة للطاقة دراسة في المفهوم و الإبعاد", جانفي 2017, على الرابط https://democraticac.de/?p=42440 :

[55] راجع :"المصالح الروسية في ليبيا, مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية", 2020 على الرابط:

http://www.csds-center.com/article /